مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

مؤشرات التنمية المستقلة في الاقتصاد السوري

الدكتور لؤي محمد صيوح *

(تاريخ الإيداع 28 / 8 / 2013. قُبِل للنشر في 9 / 10 / 2013)

□ ملخّص □

انعكست الأزمات الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بتداعيات على مختلف اقتصادات دول العالم حسب درجة ارتباطها به، ودمرت المكاسب الاقتصادية لبعض الدول العربية التي تم تحقيقها نتيجة للانفتاح الاقتصادي غير المدروس غافلين دور التنمية المستقلة بغض النظر عن مدى فاعليتها في بعض الاقتصادات الوطنية المعتمدة على الذات بالإمكانيات المتاحة، لذلك وبغض النظر عن الجهة التي كانت وراء تلك الأحداث والأسباب والدوافع الكامنة وراءها إلا أنها فرضت واقعا جديداً يحتم تغير التوجهات والإستراتيجيات التي تحدد الخطط التي يجب السير عليها لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، فالاقتصاد السوري يعاني من مجموعة من الاختلالات الاقتصادية نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة خلال السنوات السابقة وهو ماترتبت عليه آثار سلبية على مسارات التنمية في سورية، لقد تحول الاقتصاد السوري تدريجياً الى اقتصاد ريعي يقوم على المضاربات العقارية والمالية وتراجعت القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية تراجعاً ملموساً وهو ما أسفر عن تزايد الانكشاف على الخارج الى مستويات خطيرة. كما أدى الى مزيد من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي لفئات واسعة من سكان سورية.

لذلك سيناقش هذا البحث مؤشرات التنمية المستقلة في الاقتصاد السوري، وذلك من خلال دراسة وتحليل أهم هذه المؤشرات المتمثلة بخمس مؤشرات رئيسة: المؤشر الأول هو فجوة الموارد الداخلية (فجوة الادخار والاستثمار)، والثاني هو فجوة الموارد الخارجية (الفجوة بين الصادرات والواردات)، والثالث هو مؤشر الدين الخارجي، والرابع هو مؤشر الأمن الغذائي، والخامس هو مؤشر العلاقات الخارجية، وصولاً إلى تحديد النتائج ووضع بعض التوصيات التي تفيد في معالجة معوقات التنمية المستقلة للاقتصاد السوري.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستقلة، فجوة الموارد الداخلية، فجوة الموارد الخارجية، الاعتماد على الذات.

* مدرس– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد الثانية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (6) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (6) 2013

Indicators of Independent Development in Syrian Economy

Dr. Louay Mohammad Sayouh*

(Received 28 / 8 / 2013. Accepted 9 / 10 / 2013)

□ ABSTRACT □

The latest crises, which global economy has undergone by, have had repercussions on the various economies in the world depending on how connected they are to it. Economic gains of some Arab countries resulting from unstudied open economy have been undermined, overlooking the role of independent development regardless of how efficient it is in some self-dependent national economies with the available capabilities. Therefore, regardless of who is responsible for these happenings and the reasons and motives underlying them, they have imposed a new reality that necessitates a change of directions and strategies that define the plans which should be followed to deal with economic and social problems in any country. Syrian economy suffers a number of economic flaws as a result of economic policies implemented during the past years. This has affected the course of development in Syria. Syrian economy has gradually turned into a reneconomy that is based into financial and real-estate ventures. Production sectors, agricultural and industrial, have significantly declined. This has led to dangerous exposition on the outside. It also led to more unemployment, poverty, and social and economic negligence for vast groups of Syrian population.

This research will, therefore, discuss the indicators of independent development in Syrian Economy through examining and analyzing the five major indicators; the first one is the gap in internal resources (the gap of investment and reserve), the second is the gap in external resources (the gap between exports and imports), the third is external debt, the fourth is food security and the fifth is foreign relations. This leads to identifying the results and putting forward some recommendations that help in getting over the obstacles hindering independent development in Syrian Economy.

Keyword: Independent Development, the internal resources gap, the external resources gap, self dependence.

* **Assistant professor, economics and planning Dept, Economics Faculty, Tishreen University, Lattakia , Syria**

مقدمة:

في إطار الجدل الواسع بين الاقتصاديين في سورية حول ضرورة إعادة النظر بالنهج الاقتصادي الذي اختطته الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، والذي سبب أضراراً بعملية تنمية الاقتصاد السوري، من خلال تبنيه برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة. ظهرت بعض الآراء التي تدعو إلى تقديم النموذج الاقتصادي التنموي البديل، الذي يحقق الازدهار الاقتصادي، ويضمن العدالة الاجتماعية.

ومن بين هذه الآراء ظهر بعض الاقتصاديين الذين وجدوا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستقلة هي البديل الواقعي للسياسات التي طبعت اقتصادنا الوطني بطابع الرأسمالية الريعية، وهذا البديل هو القادرعلى إعادة توزيع الدخل الوطني وفق مبادئ العدالة الاجتماعية

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستقلة وأهم مؤشراتها في الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

إن فشل السياسات الليبرالية الجديدة كانت عاملاً أساسياً في زيادة حدة الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية (ومنها سورية)، مما استدعى تبني نماذج تنموية بديلة كان من بينها نموذج التنمية المستقلة لمعالجة هذه الاختلالات. فهل يمكن تطبيق نموذج التنمية المستقلة في سورية بما يحقق تنمية حقيقية للاقتصاد السوري وفي حل مشكلات البطالة والفقر وتراجع مستوى المعيشة ؟

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسب البحث أهميته من عمق الجدل الذي يتمحور حول نموذج التنمية المستقلة وإمكانية تطبيقه في الاقتصاد السوري.

كذلك يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بمفهوم التنمية المستقلة وأهم مؤشراتها.
2. تحديد مؤشرات التنمية المستقلة في الاقتصاد السوري.
3. محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها أن تسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد السوري.

فرضية البحث:

1. لم تنهج خطط التنمية في الاقتصاد السوري نموذج التنمية المستقلة.
2. تطبيق التنمية المستقلة في سورية سيكون له انعكاسات إيجابية على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد واقع الاقتصاد السوري وحجمه مابين عام 2006-2010 ومن خلال استخدام المراجع والدوريات والتقارير العربية والأجنبية، وخاصة الإحصائيات الصادرة عن مكتب المركزي للإحصاء والبنك المركزي، بما يخدم البحث ويحقق أهدافه.

النتائج والمناقشة:

1. مفهوم التنمية المستقلة:

السؤال الذي يطرح نفسه أولاً هل يوجد تنمية مستقلة قائمة بحد ذاتها، لنجيب عن هذا التساؤل يجب أن نميز بين حالتين أساسيتين لهذا المصطلح الحالة الأولى اقتصادية بحتة : وتعبر عن حالة التوازن في ميزان المدفوعات بمعنى أن تكون حصيلة الصادرات مساوية لنفقات الاستيراد، وعبء الديون ومن ثم لايحتاج الاقتصاد الوطني إلى مساعدة خارجية وبذلك يمكن القول إنه يحقق اعتماداً ذاتياً.

والحالة الثانية: ترتبط بإستراتيجية كاملة للتنمية، وتركز على التغيرات البنيوية والهيكلية على الصعيد الداخلي والخارجي للمجتمع وبذلك يتضمن ما هو أكثر من التوازن في مجال التجارة الخارجية فالدول النامية قد تحقق نمواً بدون مساعدة خارجية ولكن ذلك في حد ذاته لا يتضمن التغيير البنائي الشامل فحيث لايوجد عدل اجتماعي، أو حيث لا تستثمر الموارد الطبيعية الموجودة استثماراً كافياً، وحيث لا توجد مشاركة عامة في عملية التنمية وحيث لا تسعى الدولة إلى إقامة أنماط متكافئة في علاقاتها الاقتصادية الدولية فليس هناك مجال للحديث عن الاعتماد على الذات فرغم أن التعريف الأول يعتبر مهماً وحيوياً إلا أنه ليس سوى أحد مكونات الاعتماد على الذات لأن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في حد ذاته، وعدم الاحتياج إلى مساعدات خارجية لا يعني تحقيق الاعتماد على الذات فتوفير العملة الصعبة وإن كان يمثل عنصراً مهماً للتنمية إلا أن كيفية استخدامها وتوظيفها يصبح عاملاً أكثر أهمية خاصة وأنه لابد وأن يقترن بتحول اجتماعي جذري يتجاوز التعريف الفني الضيق للمفهوم ولعل المثال الأوضح على ذلك هي البلاد التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة، والتي تحصل على وفورات هائلة نتيجة لذلك مثل دول النفط البترولية، ورغم ذلك تعتمد إلى حد كبير على الخارج خاصة لحاجاتها التكنولوجية والغذائية وبالتالي فإن الاعتماد على الذات في التحليل النهائي لايعد مفهوماً تجريدياً أو نظرياً وحسب وإنما هو أيضاً جزء من عملية تاريخية تتضمن نضالاً من أجل القضاء على الهياكل والبنى التابعة، وهو طريق آخر لبناء هياكل وبنى أخرى تشمل المجتمع كله على أسس جديدة ويتضمن مفهوم الاعتماد على الذات على مستوى النظام الدولي عدداً من المعاني الرئيسة :

أ. إن الاعتماد على الذات ليس نموذجاً محدداً، فهو يرفض فكرة النماذج الجامدة للتنمية وأنه ليس هناك نمط عام شامل وكامل أو يصلح للتطبيق بالصيغة نفسها في جميع مجتمعات العالم الثالث وإنما يطرح مفهوم الاعتماد على الذات شروطاً أساسية أولية ينبغي توافرها إذا ما أرادت أي دولة أن تسير في هذا الاتجاه في تنميتها، ومن أهم هذه الشروط أن عملية التنمية يجب أن ترتبط بالظروف المحلية الخاصة بكل مجتمع على حده والتي تشمل إلى جانب العوامل الاقتصادية والبيئية، الظروف الهيكلية والثقافية.

ب. يعيد الاعتماد على الذات طرح فكرة التعاون المتبادل على أساس متكافئ وبالتحديد يعلي من أهمية التعاون الأفقي مع دول على نفس المستوى من النمو فالمساعدة المتبادلة بين تشكيلات الأطراف (أي بلدان العالم الثالث) يجب أن تحل محل التعاون الرأسي مع دول المركز(الدول المتقدمة) ما يحقق التجانس في النهاية في العلاقات الخارجية للدول النامية، على أن يرتبط هذا التعاون برؤية شاملة لتحقيق الاعتماد على الذات.

ج. الاعتماد على الذات ليس هو الاكتفاء الذاتي: فالأخير يعني في التحليل النهائي، أن ينتج كل بلد ما يلزمه ولا يستهلك إلا ما ينتجه وبذلك يمتنع عن علاقات التبادل الدولي أما الاعتماد على الذات فهو يستلزم درجة عالية من الوعي بالذات، والثقة في قدرات الشعب إلا أنه لا يعني الانغلاق على الذات الذي يكون له عادة تكلفة اجتماعية عالية وبالتالي فإن مفهومي الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي لا يعبران عن مضمون واحد، وإن كان الاعتماد على الذات

قد يتطلب في بعض الحالات والمراحل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي، خاصة في المجالات الحيوية في الدولة مثل (توفير الغذاء) بمعنى آخر قد يكون تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في المجالات الاقتصادية مقيداً في ظل ظروف سياسية داخلية وخارجية معينة ولكن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ليس مرادفاً للتنمية المعتمدة على الذات، فالاعتماد على الذات هو مفهوم أوسع وأشمل من الاكتفاء الذاتي.

د. يعتبر إشباع الحاجات الأساسية واحداً من أهم جوانب مفهوم الاعتماد على الذات وهذا يعني على مستوى السياسات توافر شرطين أساسيين :الشرط الأول سياسي: ويقوم به النظام، وتتلخص مسئوليته في إعادة رسم أهداف الدولة إلى إشباع الحاجات الأساسية، وليس الاستهلاكية، ثم إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية بحيث تتمكن من إشباع الحاجات غير المادية للمواطنين أما الشرط الثاني فهو اقتصادي حيث تتطلب هذه الإستراتيجية تحويل الطاقة البشرية إلى قوة عمل، فضلاً عن اعتماده على إستراتيجية إحلال الواردات التي تتوجه أساساً للداخل ولكن لايعني التوجه نحو السوق الداخلي التخلي تماماً عن التصدير وإنما جعله مرتبطاً بالحاجة إلى الاستيراد التي ستقل بدورها نتيجة الحرص على الاستخدام الكامل للموارد المحلية والاستقلال المنظم للطاقة الموجودة، إلى جانب تغيير قيم الاستهلاك الترفي نتيجة التوجه لإشباع الحاجات الأساسية، وبذلك تقل الحاجة إلى سلع الاستهلاك ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم. **[1]**

2. مؤشرات التنمية المستقلة :

أ.مؤشرات الإمكانية: وتشمل الموقع الجغرافي، وحجم السكان وتجانسهم، ومدى وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها .

ب. مؤشرات التأهيل : وتشمل التغيرات في هيكل الإنتاج ونمط الاستهلاك، واتجاهات نمو السكان والقوى العاملة، والتطور في نوعية الحياة، ومدى العدالة في توزيع الثروة، ومستوى التقنية والبحث العلمي .

ج. مؤشر الاستقلال:

هذا المؤشر هو أهم المؤشرات التي تحدد المعالم الأساسية للاستقلال الاقتصادي، ويهتم هذا المحور بالمؤشرات الاقتصادية دون غيرها لإمكانية قياسها كمياً، ولأنها توفر المعنى الأساسي الذي تهتم به الدول النامية. ويضم مؤشرات الفجوة الداخلية،مؤشرات الفجوة الخارجية، ومؤشر الدين الخارجي، ومؤشر الأمن الغذائي، مؤشر العلاقات الخارجية. **[2]**

3. لمحة عن مرتكزات الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010:

بعد ثلاثة عقود من السياسات الحمائية المتبعة، بدأت سورية بتحرير الاقتصاد منذ التسعينات من القرن الماضي، كما اتخذت بعض الخطوات الإضافية خلال الفترة 2001-2004، حيث تم تبسيط الإجراءات الجمركية، وخفض معدلاتها، بعد أن وصلت إلى مستويات مرتفعة بشكل كبير، كما تم تخفيض ضريبة الدخل، وتقليل عدد أسعار الصرف الرسمية، وتم فتح الباب واسعاً أمام المصارف الخاصة وشركات التامين الخاصة لبدء نشاطها في سورية. كما أكدت الخطة الخمسية العاشرة والممتدة بين عامي 2006-2010 على الإصلاح الاقتصادي، وركزت على تحويل الاقتصاد من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

وبنيت سياسة الحكومة في الإصلاح الاقتصادي على أربعة محاور أساسية، وهي:

- توازن الاقتصاد الكلي.
- تنافسية الاقتصاد.
- الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي.

- الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية الاجتماعية.

ودعت الخطة الحكومية إلى إصلاح شامل للسياسة والإدارة الضريبية، والإدارة المالية، والخدمات، ودعم الأسعار. كما دعت إلى تعزيز السياسة النقدية، والتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي، وإعادة هيكلة شركات القطاع العام، وإزالة العقبات أمام الدخول إلى السوق، والتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية وشملت الخطة الخمسية العاشرة على إصلاح القطاع المصرفي، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما تحديث الأطر القانونية والتنظيمية.**[3]**

4. مؤشرات الاستقلال في الاقتصاد السوري 2006-2010:

4-1- مؤشر الفجوة الداخلية: هذا المؤشر يعنى أو يعكس مدى الاعتماد على المصادر المحلية في تمويل مشاريع التنمية، وكلما كانت النسبة مرتفعة أو مكتملة 100% دل ذلك أن هذا البلد حقق الاستقلال في الإنماء الاقتصادي.

إن استهداف معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي يتطلب حجم كبير من الاستثمارات. الأمر الذي يستلزم توفير مدخرات كبيرة، ويعتمد النجاح في هذا الأمر على مدى فعالية وكفاءة الوسائل والسياسات المختلفة التي تنتهجها الدولة.

ويتم الربط بين الادخار والاستثمار عن طريق التمويل، حيث يمول الاستثمار عن طريقين أحدهما الادخار في المؤسسات المصرفية، والآخر الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر كتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر أو الحصول على المساعدات الخارجية والقروض الأجنبية، فإذا كان معدل النمو السكاني عالياً كانت قدرة الأفراد على الادخار ضعيفة، ومن ثم فإن القدرة على التمويل المحلي للاستثمارات ضعيفة أيضاً، ولهذا يتم البحث عن الطريق الآخر لتمويل الاستثمارات كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو التمويل الخارجي بالمساعدات الخارجية والقروض الدولية، وهوالطريق الذي لا يخلو من المخاطرعلى عملية التنمية الوطنية المستقلة.

إن دراسة العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار في سورية يرتبط بدراسة بعض المؤشرات الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار والادخار، لأن الادخار هو المقدار الذي لم يتمّ استهلاكه من الدخل المتاح أو الدخل المتاح للإنفاق(الدخل التصرفي)؛ أي إنه يعبر عن التفاضل بين (الدخل الكلي ناقصا الاستهلاك)، ولكن عندما نعالج الاستثمار فإننا نقصد بذلك (الاستثمار الحقيقي) ونقصد به تحديداً مقدار الزيادة أو الإضافة التي تطرأ على الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية، أي إنه إنتاج رأسمالي حقيقي، وتتجلى هذه في زيادة مباشرة للتكوين الرأسمالي سواء بالقيمة المطلقة أم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولمعرفة مقدار هذه الزيادة بشكل رقمي فإننا سنعتمد الأسعار الثابتة، والهدف بذلك هو الابتعاد عن التأثير المباشر للتضخم.**[4]** انظر إلى الجدول (1) والجدول (2):

جدول رقم (1): بعض المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال الفترة 1990-2010 (مليون ل.س) بالأسعار الثابتة 2000

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	904622	1156714	1215082	1284035	1341516	1420833	1469703
مجمل التكوين الرأسمالي	156029	288193	308669	283099	266488	297100	337421
نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الثابت	%17	%25	%25.5	%22	%20	%21	%23
الدخل القومي المتاح	828658	1391636	1621320	1920133	2352656	2423508	2655533
الاستهلاك الإجمالي	685683	1199749	1317603	1440530	1665812	1810394	2037534

الادخار(الدخل- الاستهلاك)	142975	191887	303717	479603	686844	613114	617999
نسبة الادخار إلى الدخل المتاح	%17	%14	%19	%25	%29	%25	%23
الفجوة بين الادخار والاستثمار	-13054	-96306	-4952	196504	420356	316014	280578
نسبة الفجوة بين الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	%1.44	%8.3	%0.4	%15.3	%31.3	%22.2	%19

المصدر: أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السورية من عام 2000-2011.[5]

جدول رقم (2) مساهمة القطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)

السنوات	التكوين الرأسمالي			نسب المساهمة	
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص
2000	99331	56761	156092	%63.7	%36.3
2005	146688	141505	288193	%50.9	%49.1
2006	143791	164878	308669	%46.6	%53.4
2007	136400	146699	283099	%48.1	%51.9
2008	112739	153749	266488	%42.3	%57.7
2009	143820	153280	297100	%48.4	%51.6
2010	144154	193267	337421	%42.7	%57.3

المصدر: أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السورية من عام 2000-2011.[5]

من خلال الجداول السابقة نجد:

أ.إن قيمة التكوين الرأسمالي في سورية في عام 2010 وصلت إلى (337421) مليون ليرة سورية شكلت 23% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ولكن من خلال تحليل واقع التكوين الرأسمالي وللفترة الأخيرة وبشكل أخص الممتدة من عام 2005 ولغاية 2010 وجدنا أن:

- قيمة التكوين الرأسمالي للفترة المذكورة وبملايين الليرات كانت كما يلي: (288193، 308669، 283099، 266488، 297100، 337421)، أي تراجعت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي من 25% إلى 23%. وهذا يجب أن يدفعنا للتوقف عند هذا التراجع ومعرفة أسبابه، سواء كان في القطاع العام أم الخاص أم المشترك (انظر الجدول رقم 2).
- كان تراجع التكوين الرأسمالي في القطاع العام بسبب عدم التوسع والتجديد في هذا القطاع المهم والحيوي، وقد كانت قيم التكوين الرأسمالي في هذا القطاع ولنفس الفترة وبملايين الليرات السورية وبأسعار السوق الثابتة كما يلي (146688، 143791، 136200، 112739، 143820، 144154) أي أن التراجع بين عامي 2005 وعام 2010 بلغ مقدار 2534 مليون ليرة، وهذا ما يجب معالجته عن طرق زيادة الاستثمار الحكومي عن طريق زيادة الموازنة الاستثمارية وبنسب أعلى من الإنفاق الجاري، وكذلك زيادة حجم الموازنة بالقيمة المطلقة وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام من حوالي 51% عام 2005 إلى 42.7% عام 2010.

• أمام التسهيلات الكبيرة التي منحت للقطاع الخاص وخاصة في استيراد الآلات ووسائل الإنتاج، فقد زادت قيمة التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص للفترة الممتدة من عام 2005 ولغاية 2010 وبملايين الليرات السورية وبأسعار السوق الثابتة وحسب التسلسل كما يلي (141505، 164878، 146699، 153749، 153280، 193267)، أي إنها زادت بين عامي 2005 و2010 بمقدار 51762 مليون ليرة. وقد ارتفعت نسبة المساهمة من 49.1% إلى 57.3%. وفي ضوء هذا التحليل نتفهم التراجع الواضح في قيمة ومساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. إن العلاقة بين الادخار والاستهلاك هي علاقة تكاملية فكلما زاد أحدهما قل الآخر وهما متاحان بحجم الدخل المتاح، فكل ليرة سورية تزداد على الدخل تتوجه إما إلى الاستهلاك أو الادخار.

وإذا طبقنا هذا على مستوى سورية خلال الفترة 2005–2010 لمعرفة واقع الاستهلاك النهائي الكلي ونسبته إلى الدخل المتاح، فقد كانت نسبة المصروفات الاستهلاكية من الدخل المتاح كما يلي وحسب التسلسل (86.7%، 81.2%، 75%، 70.8%، 74.7%، 76.7%) في حين بلغت نسبة الادخار إلى الدخل المتاح أخذين بعين الاعتبار (تغير قيمة المخزون)* ولنفس الفترة وحسب التسلسل نسبة (13.7%، 18.7%، 24.9%، 29.1%، 25.2%، 23.2%)، وبالتالي نجد أنه على الرغم من الزيادة في معدل الادخار إلا أنه لايزال أقل من المخطط له بسبب ارتفاع معدل الاستهلاك ولكن من الأهمية البالغة التركيز على زيادة معدل الادخار والذي يعبر عن (النسبة الكائنة بين قيمة الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي).

بمقارنة معدلات التكوين الرأسمالي(استثمارات القطاعين العام والخاص) مع معدلات الادخار خلال الفترة 2005–2010 نجد أنه بعد عام 2006 أصبحت معدلات الاستثمار أقل من معدلات الادخار ممايدل على حالة الركود الاقتصادي والمناخ الاستثماري غير الملائم، لأن المحدد الأساسي لسياسة الاستثمار وتعبئة المدخرات هو المناخ الاستثماري الذي يتضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي وضمان العدالة واحترام الأنظمة والقوانين التي تحكم سياسات الدولة والتعهدات التي تلتزم بها. كما أن قسماً كبيراً من الادخار لا يتحول إلى ودائع طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات التنموية وإنما يصرف غالبها على السلع الكمالية وعلى اكتناز الحلي والجواهر وغيرة، وإن وجه جزءاً منه للأعمال الاقتصادية كان بهدف الاتجار والمضاربات عوضاً عن بناء المؤسسات الإنتاجية، ولهذا نرى أن الاقتصاد قد اتجه نحو رأس المال الخارجي سواء عن طريق الديون أو اجتذاب رأس المال المغترب أو الاستثمار الأجنبي لتمويل مشاريع التنمية.

لقد كان معدل الفجوة بين الاستثمارت والادخارات ومعدل نسبة الفجوة من الناتج المحلي الإجمالي سالباً وذلك قبل عام 2007، ويعود ذلك إلى أن المدة التي سبقت تطبيق الخطة الخمسية العاشرة تميزت بادخاراتها السالبة، الأمر الذي يدل على عدم وجود أي ادخارات محلية لتمويل الاستثمار المحلي، إذ كان يتم اللجوء إلى تغطية تلك الفجوة بمدخرات أجنبية وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي والاقتراض.**[4]**

*** منذ عام 2004 بدأنا في سورية نأخذ بالحسبان مقدار التغير في أسعار المخزون والذي يعبر وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع التامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام) واعتمدنا هذا التعريف باعتبار أن سورية من الدول العربية الفاعلة في إعداد هذا التقرير وبالتالي فإن واقع قيمة هذا المخزون سيؤثر على قيمة هذه المواد والبضائع للعام القادم سواء في الزيادة أو النقصان وحسب واقع زيادة أو نقصان أسعارها بترحيلها من عام إلى آخر يليه وانطلاقاً من هذا تم حسابها مع الادخار وليس الاستهلاك لأن الادخار سواء أكان شخصياً أم حكومياً يتأثر بتغيرات السعر.**

4-2- مؤشرات الفجوة الخارجية:

أ.مؤشر الانكشاف التجاري للدولة: وهذا المؤشر يعنى قياس نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي، وارتفاع هذه النسبة يعنى كبر حجم الاعتماد على الخارج وبالتالي التأثير في مسيرة البلد النامي وانتفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد.

والمؤشر الأكثر دقة على ذلك هو نسبة التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وللوصول إلى هذا المؤشر سوف نأخذ من المجموعة الإحصائية لعام 2011، الأرقام الإحصائية للتجارة السلعية (صادرات + واردات) بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ثم نستخلص النسب فيما بينها على النحو الذي يبينه الجدول الآتي:

الجدول (3) تطور حجم التجارة السلعية (بالأسعار الجاريةمليون ل.س)

السنوات	الواردات السلعية	الصادرات السلعية	إجمالي حجم التجارة السلعية	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية	نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	187535	216190	403725	841885	47.9
2001					
2002	235754	301553	537307	946228	56.7
2003	236768	265039	501807	989227	50.7
2004	389006	346166	735172	1244398	59.0
2005	502369	424300	926669	1542067	60.0
2006	531324	505012	1036336	1814032	57.1
2007	684557	579034	1263591	2120090	59.6
2008	839419	707798	1547217	2592737	59.6
2009	714216	488330	1202546	2353700	51.0
2010	812209	569064	1381273	2661818	51.8

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010، المكتب المركزي للإحصاء.[5]

استخرجت النسب من قبل الباحث.

من خلال هذا الجدول نتبين أن نسبة إجمالي التجارة السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد ازدادت من حوالي 48% عام 2000 إلى حوالي 52% عام 2010 ووصلت في بعض السنوات إلى 60% خلال الأعوام(2005-2007-2008)، أن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية، وبالتالي ازدياد تبعيته للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية.

ب. مؤشرات نسبة الصادرات إلى الواردات: يعنى هذا المؤشر مدى تمكن البلد النامي من الاعتماد على الموارد التي يحصل عليها من صادراته (سواء كانت أولية أو مصنعة) لمقابلة متطلباته من الاستيرادات التي لا يمكن توفرها محلياً بالطريقة التي لا تضطره إلى اللجوء لوسائل أخرى في تمويل استيراداته مثل القروض أو المساعدات التي سوف تؤثر في استقلاله الاقتصادي.

استهدفت الخطة الخمسية العاشرة تغطية الصادرات من السلع والخدمات لنحو 80 % من قيمة المستوردات، وزيادة الصادرات غير النفطية من11% من الناتج المحلي عام 2005 إلى 13.7 % عام 2010.

ومن خلال الجدول رقم نجد انخفاض تغطية الصادرات للمستوردات من 117% و84.5% عامي 2000 و 2005 إلى 70% عام 2010، وهذا يعني زيادة المخاطر على الاحتياطات النقدية والعمل بالسرعة الكلية على تحقيق مجموعة من الإجراءات ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر أهمها :

- صياغة سياستنا الاقتصادية بجانبيها النقدية والمالية وتعظيم مردودية الليرة السورية و زيادة صادراتنا المصنعة للسلع التي نمتلك بها مزايا نسبية ونحولها إلى مزايا تنافسية.
- ترشيد المستوردات والاعتماد على إنتاجنا في تأمين أغلب متطلباتنا الاستهلاكية.
- إعداد خارطة التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات ومبادلتها مع الدول الصديقة على مبدأ المقايضة أي سلعة بسلعة، وبذلك نفعل عوامل إنتاجنا الداخلية ونضمن انسياب السلع في الوقت والمكان المناسب وبالنوعية المطلوبة.
- سبر أسواق الدول الصديقة التي وقفت معنا في مواجهة الحرب الكونية علينا. وهنا نتساءل لماذا لانوجه علاقاتنا الاقتصادية ومباشرة باتجاه أسواق هذه الدول، ولاسيما أننا قررنا التوجه شرقاً، ويمكن أن نؤمن منها كل بل أغلب احتياجاتنا. **[6]**

ج. **التوزع الجغرافي للصادرات والواردات:** التعامل التجاري مع دولة واحدة ستزيد من تبعية الدولة النامية إلى الدولة المتقدمة، وهذا ينطبق أيضاً على التعامل مع مجموعة محددة من الدول دون غيرها. مثل التعامل مع الدول المتقدمة بشكل يفوق التعامل مع الدول النامية.

الجدول رقم(4) توزع الصادرات حسب الكتل الدولية خلال عامي 2009 و 2010 (مليون ليرة سورية)

الكتل الدولية	المستوردات		الصادرات	
	2009	2010	2009	2010
البلدان العربية	117465	120593	256474	228063
دول الاتحاد الأوربي	168835	211841	147275	212691
دول أوربية أخرى	129101	120352	1653	5118
البلدان الأمريكية	68277	77575	11181	21237
بلدان أسيوية مختلفة	222556	271522	26130	50318
دول أفريقيا	3016	3263	2164	2028
دول أوقيانوسية	3411	3210	45	103
بلدان أخرى	15555	3853	43408	49505
المجموع	714216	812209	488330	569064

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011، المكتب المركزي للإحصاء.[5]

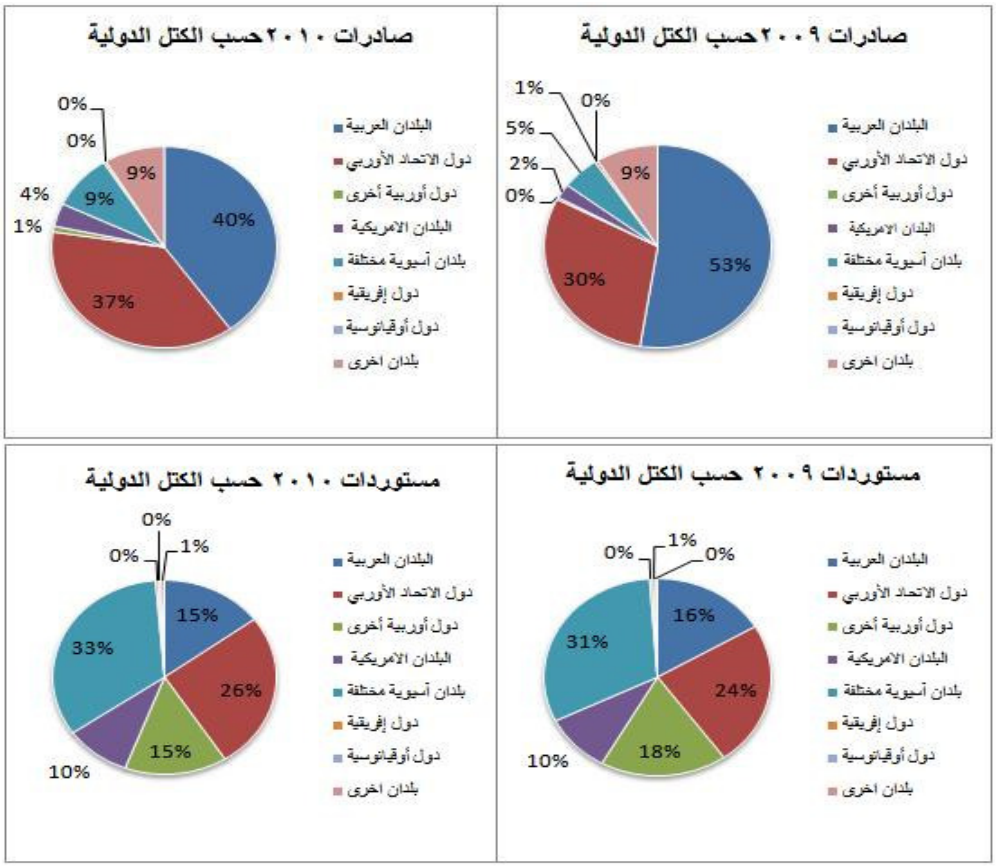

الشكل رقم (1)

المصدر المجموعة الإحصائية لعام 2010، المكتب المركزي للإحصاء[5]

من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (1) أعلاه:

إن معرفة الدول التي نتعامل معها اقتصادياً، يساعدنا في معرفة أسواقها وإمكانية الاستفادة من الفجوة التسويقية الكائنة بين العرض الكلي والطلب الإجمالي، ومن خلال الجدول والأشكال السابقة تبين لنا أنه حدث تغير في (التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية) حيث إن صادراتنا في عام 2009 كانت 53% منها إلى الدول العربية و30% إلى دول الاتحاد الأوروبي و10% إلى باقي دول العالم الأخرى، أما في عام 2010 فقد انخفضت نسبة الصادرات السورية إلى البلاد العربية إلى 50% وازدادت مع دول الاتحاد الأوروبي إلى 37%، وهذا يمكن أن نقوم بتحليله بالنسبة للمستوردات أيضاً.

4-3- مؤشر الدين الخارجي: [3] من المعروف أن العلاقة بين الدين الخارجي والاستقلال علاقة عكسية. إذ يترتب على تزايد حجم الدين شروط تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة مما ينفى استقلالها الاقتصادي بل والسياسي أيضاً.

إن سجل ميزان المدفوعات المالية الخارجية في سورية يبدو جيداً خلال الـ 25 سنة الماضية. وتوقفت الحكومة عن خدمة الديون للبنك الدولي في عام 1986، كما تخلفت عن مقابلة التزاماتها من الديون لمجموعة من البلدان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي..

وبدأت سورية الحكومة السورية في إعادة فتح قنوات الاتصال مع الدائنين الخارجيين في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وعملت على إعادة جدولة ديونها مع فرنسا وألمانيا واليابان وغيرها من الدول، وبالتالي استطاعت تخفيف عبء الديون، كما سددت الدفعات المتأخرة المستحقة للبنك الدولي في عام 2002، وتفاوضت مع بولندا في عام 2004، ومع رومانيا في عام 2007، ومع التشيك وسلوفاكيا في عام 2008 لتخفيف عبء الديون المستحقة.

إن الجزء الأكبر من الديون لسورية، كانت قد ورثتها من الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتم إلغاء 73% منها والتي تشكل 13.4 مليار دولار في عام 2005، وتمت المصادقة عليها من قبل البرلمان الروسي في عام 2008. حيث وافقت سورية على سداد 1.5 مليار دولار نقداً على مدى 10 أعوام، في حين يتم سداد الجزء المتبيقي والذي يبلغ 2.1 مليار دولار من خلال الصادرات السورية.

ونتيجة لهذا، فإن الدين العام الخارجي لسورية قد انخفض بشكل كبير من 73% من الناتج المحلي الإجمالي و 168% من إيرادات الحساب الجاري في عام 2004 إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي و 53% من إيرادات الحساب الجاري في نهاية عام 2005. كما بلغ الدين العام الخارجي في سورية حوالي 5.8 مليار دولار، والذي يشكل 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 33% من إيرادات الحساب الجاري في عام 2009. بالإضافة إلى جميع الديون العامة الخارجية قد تم الحصول عليها مباشرة من قبل الحكومة وتحمل ضمانات سيادية، وبالتالي تعد سورية مكاناً آمناً للمقرضين الخارجيين.

كما أن حجم الدين العام الخارجي يبلغ أقل من الأصول الأجنبية الرسمية لسورية، ذلك أن صافي الأصول الأجنبية يبلغ 11 مليار دولار أمريكي، والذي يشكل حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي و65% من إيرادات الحساب الجاري. ويبين الجدول التالي رقم (5) حجم الديون العامة الخارجية وخدمة الديون العامة الخارجية لسورية خلال الفترة 2006–2010، حسب الإحصائيات الرسمية، والذي يبين أن حجم الديون العامة الخارجية هو أقل مما أوردته وكالة كابيتال أنتلجنس، إلا أنه يؤكد انخفاض حجم الديون العامة الخارجية وخدمتها بشكل عام في سورية.

الجدول رقم(5) حجم الديون العامة الخارجية وخدمة الديون العامة الخارجية خلال الفترة2006–2010

السنة	قبل نهاية2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الديون العامة الخارجية	9256	3369	4037	4288	4106	3793
خدمة الديون العامة الخارجية	–	436	498	516	436	418

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.[7]

4–4– مؤشر الأمن الغذائي: تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية الضرورية مؤشر مهم جداً لقياس التنمية المستقلة، لان تزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على هذه السلع ينفى الاستقلال الاقتصادي ويرهن إرادة البلد إلى الدول المتقدمة التي تصدر هذه السلع. **[2]**

ويستند مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن منظمة الفاو على ثلاثة أبعاد رئيسة وهي توفر الغذاء، والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، والاستخدام (جودة وسلامة الغذاء)، ويضم المؤشر الرئيسي 105 بلدان.

وقد حافظت سورية على المركز 105/70 في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2011، وبلغت قيمة المؤشر 40.9 بمقياس بين 0–100(الأفضل)، وبلغت قيمة مؤشر وسطي الدول 52.9. في حين حصلت على المركز

105/73 في مؤشر القدرة على تحمل التكاليف، والمركز 105/67 في مؤشر توفر الغذاء والذي يأخذ الوزن الأكبر في حساب قيمة المؤشر الإجمالي(44%)، والمركز 105/65 في مؤشر جودة الغذاء وسلامته.

الجدول رقم (6)

	قيمة المؤشر	وسطي العينة	الترتيب	الوزن
مؤشر الأمن الغذائي العالمي(الإجمالي)	40.9	52.9	105/70	%100
القدرة على تحمل التكاليف	33.6	50.5	105/73	%40
التوفر	44.9	53.8	105/67	%44
الاستخدام(الجودة والسلامة)	47.9	56.5	105/65	%16

المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2011، منظمة الأغذية والزراعة العالمية(الفاو)[8]

ولكن على الرغم من تحسن وضع سورية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي إلا أن سنوات الخطة الخمسية العاشرة شهدت تراجعاً مستمراً في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت من نحو23% خلال عام 2005 إلى نحو16.3% خلال عام2010 (انظر الشكل رقم2)،ويعود السبب إلى زيادة كلفة الإنتاج نتيجة رفع الدولة الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي، إضافة إلى موجات الجفاف وندرة المياه وقرارات الحكومة برفع الدعم عن المحروقات.

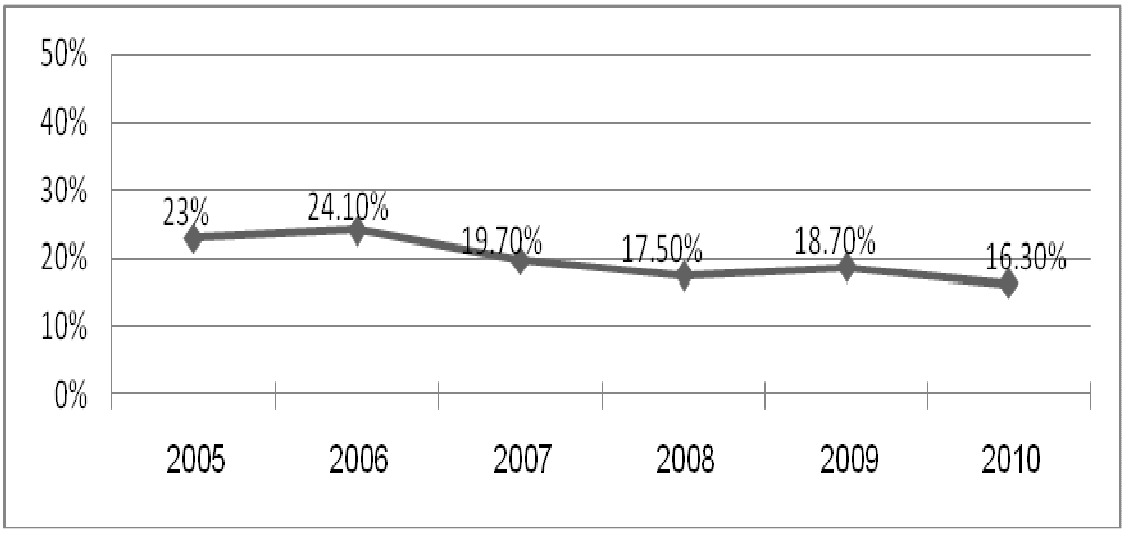

الشكل رقم(2)مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2005-2010
(بسعر السوق وبالأسعار الثابتة لعام 2000)

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.[7]

4-5- مؤشرات العلاقات الخارجية : [2]

- **مؤشر العلاقة بين البلدان النامية :**

هذا المؤشر نظري لا يمكن تحديده أو قياسه وإمكانية حدوثه صعبة جداً لعدم توافر المعلومات في ظل الصراعات والنزاعات بين هذه الدول في هذه الأيام ومن البديهي يمكن القول إن زيادة وقوة العلاقة بين البلدان النامية تعطى إمكانية أكبر لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة إذا وصلت العلاقة إلى مستوى التكامل أو الوحدة .

- **مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية :**

رغم تسابق الدول النامية لتحسين علاقاتها مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، إلا أن التجارب أثبتت إن هاتين المؤسستين الدوليتين تعملان لتحقيق مصالح الدول المتقدمة عبر الشروط التي تفرضها على الدول النامية والتي تهدف إلى ازياد تبعيتها الاقتصادية.

الجدول رقم (7) بعض مؤشرات الاقتصاد السوري(2005-2010)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.5	5.1	4.2	5.2	5.9	3.2
متوسط دخل الفرد (ليرة سورية)	63316	64919	66974	68291	70600	71279
التضخم	%7.4	%10.3	%4.5	%15.3	%2.8	%4.4
عجز الموازنة	%5-	%3.4-	%3.1-	%2.3-	%2.1-	6.06
صافي الموجودات الاجنبية (مليار ليرة)	748.2	732.5	707.9	591	604.9	613.2
ودائع القطع الأجنبي (مليار ليرة)	95.7	156.4	184.9	215.2	196.4	191.7
عرض النقد	%11.8	%9.2	%12.4	%12.5	%9.3	%12.7
الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)	17.36	16.48	17.02	17.08	17.03	16.9
سعر صرف الليرة مقابل الدولار	54.5	51.1	48.1	46.4	45.7	46.9
سعر الفائدة الوسطي	4.0	5.0	4.8	4.8	5	5.5

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق+ المجموعة الإحصائية السورية 2011.

من خلال تحليل ومراجعة المؤشرات السابقة نستنتج مايلي:

- كانت معدلات نمو الناتج القومي متواضعة إذا ما حذفنا منها الزيادة السنوية في السكان 2.45% هي دون الرقم المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة 7%.
- معدلات التضخم لا تزال مرتفعة وربما بعيدة عن الواقع الملموس.
- ارتفعت حصة الفرد من الدخل القومي ولكن هذا الارتفاع يعتبر بسيطاً أمام ما يشهده السوق من الارتفاعات حقيقية في الأسعار والتي تؤثر بشكل كبير على تكاليف المعيشة.
- صافي الموجودات الأجنبية والودائع بالقطع الأجنبي في المصارف يتراجع باستمرار.
- نمو عرض النقد يستمر بالزيادة بشكل يفوق حاجة الاقتصاد بكثير.
- تنامي الاحتياطي السوري، ولكن هذا النمو ليس بسبب استهداف الخطط الخمسية بل لعامل خارجي تمثل في الارتفاع غير المسبوق في سعر برميل النفط.

- الميزان التجاري يستمر بعجزه وبمعدلات مرتفعة.
- سعر صرف الليرة السورية ثابت نسبياً وهو غير متناسب مع المؤشرات الأخرى للاقتصاد السوري.
- استمرت التخفيضات المتتالية لسعر الفائدة فهو لايزال أعلى من المعدلات السائدة إقليميا ودولياً.

من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية للفترة 2006-2010 نجد أن الاقتصاد السوري حقق مستويات مقبولة وإن كانت دون المستوى المطلوب وذلك على صعيد رفع معدلات النمو الاقتصادي، تخفيض عجز الموازنة، وتخفيض الدين العام، توحيد سعر الصرف وتحقيق استقرار الليرة السورية، تعزيز الاحتياطيات الدولية.

إن مقارنة هذه المؤشرات ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعومة من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي توصي بتحرير التجارة ورفع الدعم وتجميد الأجور وإطلاق العنان للقطاع الخاص مع ضرورة تقليص دور الدولة بتقليص الإنفاق العام الاستثماري والجاري ,وخصخصة المؤسسات العامة ببيعها أو تعهيدها كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص. نجد أن الاقتصاد السوري وعلى الرغم من عدم توقيعه لاتفاقية ملزمة بينه وبين صندوق النقد الدولي لإدارة التحولات الاقتصادية الداخلية وفق ما يسمى بخطاب النوايا بين الجانبين، قد أثبت أنه تلميذ جيد في مدرسة الصندوق وسياساته، لأنه ينفذ ما يجب تنفيذه دون التزام رسمي منه، وهو يمرر التحول نحو الليبرالية دون وثيقة دولية رسمية، متذرعاً بالحاجة الداخلية إلى التغيير، وضرورة ذلك التغيير.

وهذا ما أكده البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي " مشاورات المادة الرابعة" لعام 2009، الذي يستقي معلوماته من البيانات الحكومية الرسمية أساساً، التزام سورية فعلياً بمعايير ليبرالية صندوق النقد الدولي من خلال برامجه السابقة.

بعد تقييم شامل للأوضاع الاقتصادية في سورية بشكل عام، وللسياسات المالية والنقدية بشكل خاص، وضع التقرير سبعة توصيات رآها أساسية ليتمسك بها صانعو السياسة الاقتصادية في سوريا خلال الفترة القادمة وتتلخص هذه الوصايا في:

- الوصية الأولى: الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة.
- الوصية الثانية: تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية العام 2011.
- الوصية الثالثة: لاعودة للوراء فيما يتعلق بدعم المازوت.
- الوصية الرابعة: إصدار أذون الخزينة:

وفي هذا الاطار شجع التقرير السلطات على استعمال أذون الخزانة كأداة من أدوات السياسة النقدية لسحب السيولة الزائدة من السوق، ناهيك عن كونها أداة مالية أساسية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، التي نصح الصندوق بعدم تمويلها عن طريق إصدار العملة ' التمويل بالعجز، والتحول إلى تمويلها عن طريق الأذونات، وخاصة بالنسبة للمشاريع العامة الاستثمارية التي يتوقع أن تدر دخلا في المستقبل يغطي قيمة الأذونات وتكاليف اقتراضها وإذا لم يتم ذلك فسيتعين على مصرف سورية المركزي أن يصدر شهادات الإيداع الخاصة به.

- الوصية الخامسة: إصلاح عمل المصارف العامة.
- الوصية السادسة: التحرير الكامل للأسعار والتجارة الخارجية

يرى التقرير بأن التحدي الأساسي اليوم يكمن في تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل، بما يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولتحقيق ذلك لا بد من استمرار تحديث القوانين واللوائح، كما لا بد من ترشيد

تنظيم نظام الدعم في القطاعات المختلفة أو ما يعرف بتحرير أسعار كل السلع المدعومة، ناهيك عن القيام بمزيد من الإجراءات التي توسع من تحرير التجارة الخارجية.

ويؤكد التقرير على ضرورة استمرار زخم الإصلاح في هذه المجالات وفقا لتصورات الخطة الخمسية الحادية عشر. وينبغي التأكيد على إحداث مزيد من التخفيض لعدد السلع الخاضعة للتسعير الإداري، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تشجيع الاستثمارات الخاصة وتحسين القدرة التنافسية.

-الوصية السابعة: تحسين قاعدة البيانات الإحصائية

أشار التقرير إلى أهمية إعطاء الأولوية لتحسين أوجه القصور الكبيرة في الإحصاءات والتي تعرقل التحليل الاقتصادي وصنع السياسات مؤكدا على أن جودة البيانات الموجودة اليوم ومدى توافرها أقل بكثير مما حققته البلدان الأخرى المماثلة لسورية في مستوى نموها.

على الرغم من أن تصريحات الفريق الاقتصادي خلال السنوات الماضية كانت قد أكدت عدم تقيد السياسة الاقتصادية في سوريا بأي مرجعية أو نصائح خارجية، إلا أن المتابع لنصائح وتوصيات التقريرين السابقين(2007-2008) يرى مدى دقة تقيد الفريق الاقتصادي بتلك الوصايا، المعروفة باسم روشيتات صندوق النقد الدولي، وللعلم فإن هذه الوصايا هي ذاتها التي ينصح بها الصندوق معظم الدول النامية التي يشرف على إصلاح اقتصادياتها، ضمن مايسمى باسم السياسات أو الوصفات الجاهزة لتحقيق اقتصاد السوق القادر ' برأيه ' على الشفاء من كل الأمراض الاقتصادية. **[9]**

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. ازداد الادخار في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، ولكن الأهم معرفة كم توجه من الادخار إلى مجالات الاستثمار وليس الاكتناز وشراء السلع الكمالية. فالاستثمارات هي التي ترسم معالم المستقبل وتتأثر بها أغلب المؤشرات الاقتصادية مثل (التوظيف والميزان التجاري ومعدل البطالة والتضخم ومستوى الفقر وسعر الصرف كما تؤثر على الطلب الإجمالي ودورة النشاط الاقتصادي ومعدل تراكم رأس المال ومعدلات الضرائب وحجم الناتج المستقبلي المتوقع والدائنية والمديونية العامة والخاصة...

2. استمرار عجز الميزان التجاري وذلك بسبب عدد من الاختلالات كضعف إمكانيات القطاعات الإنتاجية والخدمية وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والدولية نتيجة ضعف الإنتاجية والمحتوى التقاني والإدارة الاقتصادية. مما يشير إلى انخفاض فاعلية أدوات الإصلاح الاقتصادي في تخفيف حدة هذه المشكلة.

3. إن الاقتصاد السوري يمتلك العديد من نقاط القوة من أجل بناء التنمية الوطنية المستقلة على صعيد موارده الطبيعية والبشرية، والاحتياطيات الدولية وانخفاض حجم الدين الخارجي... وهو يحتاج اليوم، وفي الأفق المستقبلي القريب والمتوسط، إلى تعزيزها وتنمية القدرة على استخدامها الاستخدام الأمثل.

التوصيات:

لابد لسورية كبلد نام يملك موارد وقدرات كبيرة من أن يكون لها إستراتيجيتها التنموية المستقلة والتي تحميها من الاعتماد على الخارج والتهميش وتوفر لمواطنيها إمكانية التقدم والرفاه. ويكون لها ذلك من خلال:

أ.تحسين الأجواء الاستثمارية ومناخ الاستثمار حتى نستطيع جذب المدخرات المتاحة عند المستهلكين السوريين وتوظيفها في قنوات استثمارية تحقق ربحاً لهم و فائدة وطنية بالوقت نفسه.

ب. تشجيع ثقافة ترشيد الاستهلاك بهدف زيادة الادخار باعتباره المصدر الأهم للاستثمار: وذلك لأن جوهر مسألة النمو الاقتصادي في البلدان النامية تكمن في التقليل من الاستهلاك وفي رفع وتائر الادخار للتوسع في بناء الأصول الثابتة المنتجة، وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الزيادة في الدخل القومي.

ج. العمل على ضبط العجز المستمر في الميزان التجاري لأن استمرار هذا العجز قد يخلق مستقبلاً بعض المشكلات الاقتصادية (التضخم، البطالة، تراجع الاستثمار)، وذلك عبر ترشيد الاستيراد وضبطه مع تشجيع الصادرات.

د. لتقوية الطابع الإنتاجي للاقتصاد السوري، يجب أن يصبح مركز الثقل وأولوية الأولويات هوالاهتمام بالزراعة وتوظيف كل الموارد فيهما بشكل يكاد أن يكون مطلقاً. وهذا يحتاج إلى إعادة نظر في السياسات المعتمدة تجاهها، وخاصة فيما يتعلق بدعمها باعتبارها المركز الأساسي للأمن الوطني للبلاد، وفي حال تحقيق نجاح في هذا المجال فهي ستتحول إلى قاطرة لتطوير ودفع الصناعة نفسها.. مما يتطلب التفكير الجدي بتغيير إستراتيجية الاقتصاد الوطني نحو حلول إسعافية تقيم مجمعات زراعية . صناعية تصبح هي سد الحماية لمستوى معيشة الشعب وتصد موجة الهزات القادمة..

المراجع:

1. مصطفى، هالة. حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد93، تموز1988، ص401.

2. قبسة، محمد طه. مؤشرات التنمية المستقلة2، مقالة عن الإنترنت، تاريخ المطالعة 2013/8/4، على الموقع

www. SudaneseOnline.com

3. Capital Intelligence، "Sovereign Rating، Syrian Arab Republic"، op. cit.، P. 4+13.

4. سلمان، حيان. تفعيل العلاقة بين الاستهلاك والادخار في سورية، مجلة الاقتصادية، مقالة عن الإنترنت، تاريخ المطالعة 2013/7/4،، على الموقع http://www.iqtissadiya.com

5. المكتب المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السورية 2011، دمشق، سورية.

6. الحمش، منير. هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010/3/23، ص19.

7. مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.

8. منظمة الأغذية والزراعة العالمية(FAO). مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2011.

9. صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي لعام 2009، سورية، 2009/12/21.